Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The Role of the United Nations in Conflict Management: An Analytical Study of the Yemeni Case (2011-2025)

Bakeel Alzandani* Ahmed Almaweri**

Receipt date: 18/10/2025 Accepted date: 12/2/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.894

Copyrights: © 2026 by the authors.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:
This study provides a critical analysis of the United Nations' role in managing the Yemeni crisis from 2011 to 2025, focusing on the performance of its four Special Envoys: Jamal Benomar, Ismail Ould Cheikh Ahmed, Martin Griffiths, and Hans Grundberg. It addresses the core question of why UN mediation efforts have repeatedly failed to achieve a comprehensive and sustainable political settlement in Yemen despite a full decade of initiatives and partial ceasefires. The study argues that these shortcomings are not merely the result of individual failures in the performance of the envoys but stem from deeper structural and systemic constraints, related to the organization's subjection to the balance of major powers, and the transformation of international discourse into a security framework that has marginalized the political track.

Using a qualitative analytical approach, the study combines historical narrative and comparative analysis in the light of a theoretical framework grounded in Crisis Management and Securitization Theories. It allows for an understanding of the interaction between the international structure and the institutional behavior of the United Nations in conflict management .

The study concluded that the UN's performance in Yemen faltered due to three main problems: First, the loss of structural neutrality, as the organization's decisions became dependent on the will of the five permanent members of the Security Council. Second, the marginalization of the political process as a result of the dominance of a security-focused discourse that framed the conflict as a regional threat, justifying military intervention. Third — the limitations of the bilateral settlement model, which ignored the multiplicity of local actors and the parallel economic war that deepened the division.

Keywords: Conflict Management, United Nations, Yemeni Crisis, UN Envoys, International Mediation.

* Assoc.Prof.Dr./ Qatar University/ Department of International Affairs.
balzandani@qu.edu.qa
Corresponding author: Bakeel Alzandani**;** email: balzandani@qu.edu.qa
**Assoc.Prof.Dr./ Qatar/ Doha Institute for Graduate Studies/ Department of international affairs. Ahmed.almaweri@dohainstitute.edu.qa

مجلة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات: دراسة تحليلية للحالة اليمنية (2011–2025)

بكيل الزنداني* أحمد الماوري**

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليلًا نقديًا لدور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية خلال المدة 2011–2025، من خلال فحص مدد عمل مبعوثيها الأربعة: جمال بنعمر، وإسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومارتن غريفيث، وهانز غروندبرغ. وتنطلق الدراسة من إشكالية جوهرية تتمثل في العجز المستمر لجهود الوساطة الأممية عن تحقيق تسوية سياسية شاملة ومستدامة في اليمن، وذلك بالرغم من عقد كامل من المبادرات والهدنات الجزئية. وتفترض الدراسة أنَّ هذا التعثر لا يعود إلى قصور فردي في أداء المبعوثين، بل إلى عوامل بنيوية وهيكلية أعمق تتعلق بخضوع المنظمة لتوازنات القوى الكبرى، وتحول الخطاب الدولي إلى إطارٍ أمنني (Securitized Framework) أدَّى إلى تهميش المسار السياسي.

اعتمدت الدراسةُ منهجية تحليل نوعي تَجْمَعُ بين السرد التاريخي والتحليل المقارن، في ضوء إطار نظري يدمج بين نظرية إدارة الأزمات ونظرية الأمننة (Securitization Theory)، بما يسمح بفهم التفاعل بين البنية الدولية والسلوك المؤسسي للأمم المتحدة في إدارة النزاع.

توصلت النتائج إلى أنَّ أداء الأمم المتحدة في اليمن تعثر؛ نتيجة ثلاث إشكاليات رئيسة: أولًا– فقدان الحياد البنيوي؛ بسبب ارتهان قرارات المنظمة لإرادة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. ثانيًا– تهميش العملية السياسية بفعل هيمنة الخطاب الأمني الذي قدَّم الصراع في إطار تهديد إقليمي يبرر التدخل العسكري. وثالثًا– محدودية أنموذج التسوية الثنائية الذي تجاهل تعدد الفاعلين المحليين والحرب الاقتصادية الموازية التي عمَّقت الانقسام.

الكلمات المفتاحية: إدارة النزاعات، الأمم المتحدة، الأزمة اليمنية، المبعوثين الأمميين، الوساطة الدولية.

* أستاذ مشارك دكتور/ جامعة قطر/ قسم الشؤون الدولية.

** أستاذ مشارك دكتور/ قطر/ معهد الدوحة للدراسات العليا/ قسم الشؤون الدولية.

المقدمة:

تُعَدُّ الأزمة اليمنية منذ اندلاعها في عام 2011 واحدة من أكثر النزاعات تعقيدًا في المنطقة؛ إذ تشابكت فيها الأبعادُ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في إطار صراع طويل الأمد ومتعدد المستويات. فقد بدأت الأزمة كعملية انتقال سياسي على خلفية ثورات الربيع العربي، لكنها سرعان ما تحولت إلى حرب شاملة تتداخل فيها مصالحُ أطراف محلية وإقليمية ودولية. هذا التحول دفع بالبلاد إلى مرحلة من التفكك المؤسسي الحاد، وتآكل بنية الدولة، وانهيار الخدمات الأساسية؛ مِمَّا جعل اليمن بيئةً خصبةً للفوضى والعنف السياسي.

وعلى الرغم من عقد كامل من الجهود الدبلوماسية بقيادة أربعة مبعوثين خاصين للأمم المتحدة، فإنَّ نتائج هذه الجهود بقيت محدودة، واقتصرت في الغالب على إبرام اتفاقات هدنة مؤقتة، أو اتفاقيات جزئية، لم تصمد طويلًا. وفي الوقت نفسه، تفاقمت الكارثة الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة؛ إذ يواجه ملايين اليمنيين انعدامًا حادًّا للأمن الغذائي، وأصبح النزوح الداخلي ظاهرةً مزمنةً، في حين يعاني الاقتصاد الوطني من شلل شبه كامل، وتضخم مفرط، يقوض قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

بالرغم من الجهود المبذولة من الأمم المتحدة عبر مبعوثيها الأربعة منذ 2011، فإنَّ الأزمة اليمنية لم تشهد تقدمًا ملموسًا في مسار التسوية السياسية. هذا الجمود يثير تساؤلات جدية حول الدور الذي قامت به الأمم المتحدة، ومدى فاعليته في دفع العملية السياسية نحو حل شامل، وكذلك حول العوامل البنيوية والسياسية التي حالت دون تحقيق اختراق حقيقي. ومن هذا المنطلق، تتمثل المشكلة المركزية التي يتناولها هذا البحث في العجز المستمر لجهود الوساطة الأممية عن تحقيق تسوية سياسية شاملة ومستدامة في اليمن. وهنا يظهر التساؤل البحثي الرئيس: إلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة، من خلال أدوار مبعوثيها الأربعة خلال المدة 2011–2025، في إدارة الصراع اليمني والتقدم نحو تسوية سياسية شاملة؟ وما العوامل البنيوية والسياسية التي أعاقت تحقيق سلام مستدام بالرغم من الهدنات والاتفاقيات الجزئية التي تم التوصل إليها؟

وانطلاقًا من هذه الإشكالية، تفترض الدراسة أنَّ تعثر جهود الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني لا يعود إلى قصور شخصي في أداء المبعوثين فقط، بل إلى عوامل بنيوية وهيكلية أعمق، تتمثل في خضوع المنظمة لتوازنات القوى الكبرى، وتحول الخطاب السياسي الدولي إلى إطارٍ أمنني (Securitized Framework) أدى إلى تهميش المسار السياسي، وإضعاف فرص التسوية المستدامة.

يَرمي البحث إلى تقديم تحليل نقدي لدور الأمم المتحدة في الصراع اليمني، من خلال فحص المدد المميزة للمبعوثين الأربعة: جمال بنعمر، وإسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومارتن غريفيث، وهانز غروندبرغ. ويسعى إلى تقييم أداء المنظمة الدولية، وتحديد التحديات المتكررة التي واجهتها، واستخلاص دروس عملية يمكن أنْ تعزز جهود الوساطة المستقبلية. وتتجلى أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد أكثر النزاعات تعقيدًا في العالم المعاصر، من خلال تحليل معمق لدور الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني، فهو يدرس بشكل نقدي مسار الوساطات الأممية منذ عام 2011 وحتى اليوم، ويقيم النجاحات المحدودة التي تحققت إلى جانب الإخفاقات المتكررة التي حالت دون الوصول إلى تسوية شاملة. كما يسعى إلى تقديم توصيات عملية تساعد على إعادة توجيه الجهود الدبلوماسية نحو مقاربة أكثر شمولًا وواقعيةً، بما يمكن أن يسهم في إنهاء دوامة العنف، ويعيد الأمل في تحقيق سلام مستدام للشعب اليمني.

المنهجية:

تعتمد الدراسة على التحليل النوعي (Qualitative Analysis) الذي يَجْمَعُ بين البعدين التاريخي والنظري لتفسير أداء الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني خلال المدة (2011–2025).

يرتكز الإطار التحليلي على دمج نظرية إدارة الأزمات (Crisis Management Theory) لتقييم فعالية استجابة المنظمة، مع نظرية الأمننة (Securitization Theory) لفهم تحول الصراع من مسار سياسي داخلي إلى تهديد أمني إقليمي ودولي أدَّى إلى تهميش الحلول الدبلوماسية.

استعمل البحث منهجًا وصفيًّا–تحليليًّا لتتبع تطور الأزمة، ونقديًّا–تفسيريًّا لتحليل الخطاب الأممي والإقليمي، مستندًا إلى تقارير الأمم المتحدة، والدراسات الأكاديمية المحكمة، ووثائق المبعوثين الأربعة.

وتقوم الدراسة على حجة تحليلية مفادها أنَّ تعثر جهود الأمم المتحدة لا يرتبط بضعف أداء مبعوثيها بقدر ما يعكس قيودًا بنيوية وهيكلية ناجمة عن خضوع المنظمة لتوازنات القوى الكبرى، وتغليب منطق الأمننة على المسار السياسي، وتسعى إلى اختبار هذه الحجة عبر تحليل العلاقة بين قرارات المنظمة، وسلوك المبعوثين، وتطور بنية الصراع اليمني.

المبحث الأول: البُعد التاريخي للأزمة اليمنية وأدوار المبعوثين الأمميين إلى اليمن (2011–2025م):

المطلب الأول: من الثورة إلى الحرب الأهلية: نشأة الصراع اليمني (2011–2014م):

بدأت الأزمة اليمنية مطلع عام 2011م مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضد حكم الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، الذي استمر أكثر من ثلاثة عقود. ومع تصاعد موجة الربيع العربي، دخلت البلاد في حالة من عدم الاستقرار العميق، تجلت في تنامي الصراع مع جماعة أنصار الله (الحوثيين) في الشمال، وتزايد مطالب الحركات الداعية إلى الانفصال في الجنوب، فضلا عن نشاط الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، التي تمددت في عدد من المحافظات اليمنية (الماوري 2022). كشفت هذه التطورات عن هشاشة الدولة، وضعف مؤسساتها السياسية والأمنية والعسكرية، إلى جانب عجز جهاز الإدارة العامة عن الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية؛ إذ تراجعت الخدمات في أغلب قطاعات الدولة؛ مثل: الصحة، والتعليم، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي (الماوري 2023). هذا الانهيار الواسع في منظومة الخدمات انعكس بشكل مباشر على المجتمع، فارتفعت معدلات الفقر والبطالة، وتفاقمت الأزمات الإنسانية والصحية، وازدادت كلفة المعيشة اليومية؛ ما رسَّخ حالة من التصدع الاجتماعي

والاقتصادي، وخلق بيئة خصبة لاستمرار الصراع، وتعقيد فرص التسوية السياسية، أو جهود التعافي المبكر.

وخلال هذه المرحلة، سعت الأمم المتحدة إلى بذل الجهود لحل الأزمة؛ إذ رعت في نوفمبر 2011م، وبالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، المبادرة الخليجية التي تضمنت النص على استقالة الرئيس علي عبد الله صالح مقابل منحه الحصانة (United Nations 2011, 3)، الأمر الذي مَهَّدَ الطريق لانتقال سلمي للسلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في فبراير 2012م.

دخلت اليمن في مرحلة انتقالية بموجب المبادرة الخليجية خلال المدة من 2011م إلى 2014م، وتوّجت هذه المرحلة بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في مارس 2013م، الذي استمر عشرة أشهر، وشارك فيه طيف واسع من الأحزاب والقوى السياسية وممثلي الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني، وأسفر عن وثيقة مخرجات تضمنت مبادئ لبناء دولة مدنية حديثة (Almaweri and Alawami 2025). إلَّا أنَّ هذه المدة اتسمت أيضًا بتنامي التوتر السياسي؛ نتيجة الخلافات حول قضايا جوهرية؛ مثل: تبني النظام الفيدرالي، والعدالة الانتقالية، إلى جانب التدهور الحاد في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية، الأمر الذي فاقم من الاستياء الشعبي تجاه الحكومة ومؤسسات الدولة (Elayah et al 2025). وفي سبتمبر 2014م، ومع استمرار تراجع الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية؛ انهار اتفاق السلم والشراكة الوطنية، لتسيطر جماعة أنصار الله على صنعاء وعدد من المحافظات، وهو ما مثّل لحظة مفصلية في الانتقال من أزمة سياسية إلى حرب أهلية مفتوحة، دفعت الرئيس السابق هادي لطلب تدخل التحالف العربي عسكريًّا ضد جماعة الحوثيين (Dashela 2023)؛ ونتيجة لذلك دخل اليمن في واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم وفق توصيفات وتقارير المنظمات الدولية (United Nations 2024).

المطلب الثاني: تحليل أدوار المبعوثين الأربعة للأمم المتحدة

أولًا: مرحلة جمال بنعمر (2011 –2015م):

شَغَلَ الدبلوماسي المغربي جمال بنعمر منصب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم

المتحدة إلى اليمن في المدة من أبريل 2011م إلى أبريل 2015م للوساطة بين الأطراف بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية. تميزت مدة عمله بالتناقض بين النجاح في بناء الأطر الإجرائية، والإخفاق في إدارة الصراع، وتنفيذ التوافقات على أرض الواقع؛ مِمَّا أدَّى في نهاية المطاف إلى انهيار العملية السياسية، واندلاع الحرب (الظفيري 2023، 214–215). وقد تَمَثَّلَ نجاحه الإجرائي في الإشراف على المبادرة الخليجية (2011م)، التي نصَّت على نقل الرئيس علي عبد الله صالح للسلطة إلى نائبه مقابل منحة وعائلته ومَنْ عمل معه الحصانة من الملاحقة القضائية (الظفيري 2023، 214–232). بالرغم من أنَّ المبادرة حظيت بتوقيع حزب المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك، إلَّا أنَّها قُوبلت بمعارضة من جماعة أنصار الله والحراك الجنوبي (المذحجي 2012، 452)، تولى بنعمر دورًا محوريًّا في الإشراف على انتقال السلطة. كما كان إنجازه الأبرز تأسيس وإدارة مؤتمر الحوار الوطني الشامل (2013–2014) بمشاركة 565 مندوبًا، والذي اختتم بتبني وثيقة نتائج مَثَّلَتْ خريطة طريق للانتقال إلى دولة ديمقراطية. إلَّا أنَّ المؤتمر تعثر أمام تحديات كبرى، في مقدمتها القضية الجنوبية المتراكمة منذ الوحدة عام 1990م، ومقترح الفيدرالية الذي أثار خلافات حادةً ورفضًا من قوى رئيسة خشية التهميش والانقسام، إلى جانب تعثر مسار العدالة الانتقالية؛ نتيجة غياب الإرادة السياسية والإطار القانوني الواضح. وزاد من صعوبة التنفيذ ضعف سلطة الرئيس هادي، واستشراء الفساد، والتدخلات الخارجية التي عمقت الانقسامات، وأضعفت فرص نجاح مخرجات الحوار (Anderson 2019).

بالرغم من الإنجازات الظاهرة في بناء الأطر، يرى الكثير من المراقبين أنَّ مدة بنعمر كانت مليئةً بالإخفاقات التي قادت في نهاية المطاف إلى الحرب، ويمكن تلخيص هذه الإخفاقات في عدة نقاط على النحو الآتي:

1. **فشل الوساطة الأممية والتحيز المزعوم:** انتهت مهمة بن عمر بطلب إعفائه في أبريل 2015، مُفسَّراً كإقرار بفشل الوساطة؛ بسبب اتهامات بخرق الحياد والانحياز لجماعة أنصار الله (الحوثيين) بعد سيطرتهم على صنعاء في سبتمبر 2014. هذا

الانحياز، إلى جانب التقاعس عن ضمان تطبيق وثيقة الضمانات، أدى إلى شرعنة سلطة الأمر الواقع بدلاً من دعم المسار الانتقالي، وهو ما عدّهُ المحللون فشلاً ذريعاً أسهم في تسريع تدهور الأوضاع نحو الصراع (الجزيرة نت 2015؛ أبو أصبع 2023، 463). كما أن صمته عن كشف الأطراف المعرقلة للعملية السياسية، التي اتهم بها لاحقاً السعودية والإمارات، زاد من تفاقم الأزمة.

2. القرار الجدلي لتقسيم الأقاليم: أصدر الرئيس الانتقالي عبد ربه هادي قراراً بتقسيم اليمن على ستة أقاليم خارج إطار الحوار الوطني، مما أثار رفضاً واسعاً من أطراف سياسية عديدة (كالحزب الاشتراكي وأنصار الله). وقد انتقد المحللون الأسلوب التشطيري للقرار، خاصة تركيز الموارد النفطية في إقليم حضرموت، مما فاقم الانقسامات السياسية والمناطقية وزاد من احتمالات الصراعات المستقبلية (Transfeld 2016). وأدى افتقار القرار لضمانات الشراكة في السلطة والثروة إلى تفاقم عدم الثقة وتعرقل معالجة المظالم المحلية (شجاع الدين 2019).

3. انهيار الأطر بالحرب المدمرة: مَثَّلَتِ الحرب التي بدأت في 26 مارس 2015 بتدخل التحالف العربي استجابة لطلب الرئيس هادي، نقطة اللاعودة، إذ دمَّرت كلَّ الاتفاقات والجهود السابقة، بدأت العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية؛ استجابة لطلب من الرئيس هادي بعد أنْ سيطرة جماعة أنصار الله على صنعاء، وتمددوا نحو عدن. على الرغم من إعلان السعودية انتهاء "عاصفة الحزم"، وتحقيق أهدافها، فإنَّ الحرب استمرت لسنوات مخلفة أكبر أزمة إنسانية في العالم، ومؤثرة بشكل مدمر على القطاعات المدنية (Human Rights Watch 2020).

على الرغم من النجاح الإجرائي الذي حققه جمال بنعمر في تأسيس الأطر السياسية التوافقية (كالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار) بين عامي 2011 و2015م، فإنَّه تعثر في تحقيق انتقال سلمي مستدام للسلطة، فقد قادت إخفاقاته في متابعة تنفيذ الاتفاقات والفشل في احتواء القرار الجدلي للأقاليم، وصمته عن كشف المعرقلين إلى انهيار الدولة. هذا الانهيار لم يكن سوى مقدمة للحرب المدمرة التي بدأت عام 2015، والتي قضت

فعليًّا على كل الجهود السابقة للتسوية السلمية.

ثانياً: مرحلة إسماعيل ولد الشيخ أحمد (2015 –2018):

تولى الدبلوماسي الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد منصب المبعوث الأممي إلى اليمن في أبريل 2015م، خلفًا لجمال بنعمر، في مرحلة كانت الحرب قد اندلعت بالفعل. تمحورت مهمته حول جهود الوساطة وإدارة سلسلة من المفاوضات بين الأطراف المتحاربة، والتي تعثرت جميعها في تحقيق أي تقدم ملموس نحو السلام.

شملت مدة ولاية ولد الشيخ ثلاث جولات رئيسة من المفاوضات، كان هدفها إيجاد حل سياسي ينهي الصراع:

1. مؤتمر جنيف (1) – يونيو 2015م:

كانت هذه أول محاولة جادة من المبعوث الجديد لجمع الأطراف على طاولة الحوار، إلَّا أنَّ المفاوضات واجهت عقبات منذ البداية؛ إذ رفضت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا في الرياض المشاركة قبل الالتزام الكامل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216، كما طالب وفد صنعاء (أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام) بالحوار مباشرة مع المملكة العربية السعودية بصفتها قائدةَ التحالف العسكري (Barltrop 2025, 1125). وبسبب هذه الخلافات الجوهرية؛ انتهى المؤتمر دون التوصل إلى أي اتفاق، وهو الأمر الذي كشف عن عمق الانقسام بين الأطراف المتحاربة.

2. مؤتمر جنيف (2) – ديسمبر 2015م:

تَعَثَّرَتِ المحادثاتُ التي جرت في سويسرا برعاية الأمم المتحدة؛ إذ لم تنجح في وقف الأعمال القتالية بشكل كامل على الرغم من بعض الانخفاض المؤقت في العنف. وأوضح المبعوث الخاص لليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، أنَّ المحادثات شهدت لقاءات بناءة بين الحكومة اليمنية والوفد المعارض، وتم الاتفاق على مواصلة عمل لجنة التنسيق والتهدئة؛ لتجنب التصعيد، وتهيئة إطار تفاوضي لاستئناف الحوار السياسي في المستقبل (United Nations 2015).

3. مشاورات الكويت – أبريل 2016م:

تُعَدُّ هذه الجولة الأطول؛ إذ استمرت لخمسة أشهر كاملة. كان الخلاف الرئيس يدور حول أولويات الحل؛ فقد أصر التحالف وحكومة عدن على أن تبدأ المفاوضات بالجانب الأمني؛ أي انسحاب أنصار الله وتسليمهم السلاح وفقًا للقرار الأممي 2216، في حين رفض وفد صنعاء ذلك، واشترط التوصل أولًا إلى اتفاق سياسي شامل. تعثر ولد الشيخ في التوفيق بين هذه الرؤى المتضاربة؛ مِمَّا أدَّى إلى انهيار المشاورات دون أي نتيجة (Mancini 2016). بعد ذلك، قدم ولد الشيخ "خريطة طريق" جديدة للحل، لكنها لم تحظ بموافقة الأطراف جميعها، بالرغم من توقيع وفد صنعاء عليها في نهاية المطاف.

يمكن إرجاع تعثر جهود ولد الشيخ التفاوضية إلى عدة أسباب رئيسة، أبرزها:

4. التمسك بالمرجعيات الثلاث: يرى الكثير من المحللين أنَّ إصرار المبعوث الأممي على التمسك بالمرجعيات الثلاث (المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن 2216) كان ذريعةً لتبرير مواقف التحالف. فمن ناحية، كان القرار 2216 يعد الحوثيين وحلفاءهم معرقلين للعملية السياسية، ومن ناحية أخرى كانت الأمم المتحدة تتفاوض معهم كطرف رئيس في الحرب. هذا التناقض أدَّى إلى طريق مسدود؛ إذ أصرت حكومة عدن على تطبيق هذه المرجعية، في حين رفضها وفد صنعاء بعدّها غير متوازنة؛ مِمَّا عرقل أي تقدم فعلي (Schwedler2016).

5. قلة الخبرة السياسية واتهامات بالانحياز: واجه ولد الشيخ اتهامات متزايدة بالانحياز من الطرفين المتحاربين؛ إذ اتهمته حكومة صنعاء بالوقوف إلى جانب التحالف، في حين اتهمته حكومة عدن بالانحياز لجماعة أنصار الله. وقد وصلت الأمور إلى حد رفض أنصار الله استقباله في أواخر مدة ولايته. ويعتقد بعض أنَّ طبيعة الأزمة اليمنية المعقدة تفوق خبرته؛ إذ كانت معظم مهامه السابقة إنسانية واقتصادية، وليس سياسية تفاوضية (المشاهد 2017).

يمكن القول إنَّ مرحلة إسماعيل ولد الشيخ كانت بمثابة سلسلة من المحاولات التفاوضية المتعثرة. على الرغم من الجهود المكثفة وعقد جولات متعددة، فإنَّ هذه المفاوضات لم تؤدِ إلى تهدئة حقيقة أو إطار ناجح لبناء السلام، فقد أدَّت الخلافات الجوهرية بين

الأطراف والتمسك بالمرجعيات التي لم تكن مقبولةً من الجميع إلى إخفاق متراكم في إيجاد حل سياسي؛ مِمَّا أدَّى إلى استمرار الحرب التي تحولت إلى كارثة إنسانية.

ثالثًا: مرحلة مارتن غريفيث (2018 – 2021م):

تولى الدبلوماسي البريطاني مارتن غريفيث مهمةَ المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن في فبراير 2018م، خلفًا لإسماعيل ولد الشيخ أحمد، في مرحلة اتسمت بتفاقم الأزمة الإنسانية والعسكرية. تميزت مدة غريفيث بتحقيق اختراق تفاوضي رئيس، وإنْ كان محدودًا، وهو اتفاق ستوكهولم 2018م، لكنها واجهت أيضًا إخفاقات كبيرة في تنفيذ هذا الاتفاق، والتعامل مع القضايا الشائكة.

كانت أول محاولة لغريفيث لإعادة الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات في مشاورات جنيف (3) في سبتمبر 2018م. وكانت مخصصة أساسًا لقضايا بناء الثقة؛ مثل: تبادل الأسرى، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، وضمان دفع رواتب الموظفين الحكوميين، مع ذلك تعثرت هذه الجولة قبل أنْ تبدأ فعليًّا بعدها لم يتمكن وفد صنعاء من المغادرة؛ فالحوثيون أشاروا إلى أنهم لم يتلقوا ضمانات للعودة، وعدم تفتيش الطائرة، في حين أوردت تقارير إخبارية أنَّ طائرة الوفد لم تُمنح إذن الإقلاع من قِبل التحالف، فتباطأت جهات الوساطة، وفشلت المحاولة آنذاك (Nebehay 2018).

يُعَدُّ اتفاق ستوكهولم، الذي تم التوصل إليه في ديسمبر 2018م، الإنجاز الأبرز في مسيرة غريفيث. بعد جولة قصيرة من المشاورات في السويد، تم التوصل إلى اتفاق تاريخي بين حكومة عدن وحكومة صنعاء شمل ثلاث قضايا رئيسة، تشمل وقف فوري لإطلاق النار في محافظة الحديدة، والانسحاب التدريجي والمتبادل للقوات، كما منح الأمم المتحدة دورًا رقابيًّا. وفضلًا عن ذلك، تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لتخفيف الحصار عن مدينة تعز، ووضع آلية لتفعيل اتفاق تبادل الأسرى؛ بهدف إطلاق سراح أكثر من 15,000 معتقل. شكل هذا الاتفاق خطوة مهمة في مسار بناء الثقة، وكان الأول من نوعه منذ سنوات؛ مما جعله قاعدة أساسية لأي جهود سلام مستقبلية (هاشم 2018).

حقق الاتفاق نجاحًا فوريًّا في تحقيق هدفه الأساس المتمثل في تجنب معركة السيطرة

على ميناء الحديدة؛ مِمَّا كان حاسمًا لضمان استمرارية تدفق المساعدات الإنسانية (Swedish Ministry for Foreign Affairs 2019). ومع ذلك، شاب تنفيذ الاتفاق قصورا كبيرا؛ نتيجة الغموض في نصوصه، وانعدام الثقة بين الأطراف؛ وهو ما أدَّى إلى عدم تفعيل الكثير من بنوده بشكل كامل. وقد تسبب هذا التعثر في التوصل إلى خطة واضحة لإعادة انتشار القوات في انهيار العلاقة بين المبعوث الأممي والحكومة اليمنية (Villanti 2021).

على مسار منفصل، نجح غريفيث في رعاية اتفاق الرياض في نوفمبر 2019م بين الحكومة المعترف بها دوليًّا والمجلس الانتقالي الجنوبي. وقد هدف هذا الاتفاق إلى منع نشوب صراع جديد في جنوب اليمن، وتشكيل حكومة كفاءات جديدة، وهو ما عُدّ إنجازًا مهمًا.

على الرغم من الإنجازات المذكورة، فإنَّ مرحلة غريفيث واجهت عدة إخفاقات حالت دون تحقيق سلام دائم وشامل. كان الإخفاق الأبرز هو تعثر تنفيذ اتفاق ستوكهولم. فبالرغم من تحقيق وقف إطلاق النار في الحديدة، فإنَّ الخلافات في تفسير بنود الاتفاق، وخاصة المتعلقة بإعادة الانتشار، منعت تطبيقه الكامل. وظلت القضايا الرئيسة الأخرى؛ مثل: ملف مطار صنعاء، والبنك المركزي– عالقة دون اتفاق. وبدلًا من الانتقال إلى مفاوضات أوسع، انصبت جهوده على محاولة إنقاذ الاتفاق المتعثر.

علاوة على ذلك، واجه غريفيث انتقادات حادة من الحكومة الشرعية التي اتهمته بعدم الحياد، ووصل الأمر إلى حد مطالبتها باستبداله، كما استمرت التناقضات في نهج الأمم المتحدة؛ إذ أشار في أحد تصريحاته إلى أنَّ المفاوضات ستركز على المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، متجاهلًا قرار مجلس الأمن 2216. وعُدّ هذا التغيير في الخطاب محاولة لإعادة تموضع جماعة أنصار الله كقوة سياسية؛ وهو ما زاد من تعقيد الموقف، وفتح الباب لتبرير سلوك الأطراف المختلفة.

كان من النتائج البارزة وغير المقصودة للاتفاق أنَّه أتاح لجماعة أنصار الله فرصة لإعادة توجيه مواردها العسكرية نحو جبهات أخرى، أهمها: الهجوم على مأرب (Villanti 2021).

هذا التحول في ديناميكيات الصراع يسلط الضوء على نقطة حاسمة في إدارة الأزمات؛ أنَّ الاتفاقات الجزئية، على الرغم من أنها قد توفر حلولًا مؤقتة، يمكن أن تسهم عن غير قصد في تغيير مسار الصراع، وتؤدي إلى تصعيد في مناطق أخرى. يُظهر ذلك أنَّ النهج التفكيكي في صناعة السلام قد يكون له عواقب مزدوجة.

يمكن القول إنَّ مرحلة مارتن غريفيث كانت مزيجًا من النجاح المحدود والتعثر في تحقيق السلام الشامل. فبينما نجح في إنجاز اتفاقيات مهمة؛ مثل: ستوكهولم، والرياض، لم تتمكن هذه الاتفاقيات من الصمود أمام تعقيد الأزمة اليمنية، والافتقار إلى الإرادة السياسية الكاملة من الأطراف، واستمرار التناقضات في السياسة الدولية تجاه اليمن. وبالرغم من خبرته ودعمه الدولي، ظلت مهمته محفوفة بالعقبات، تاركًا ملفات معلقة ومستقبل سلام لا يزال شاقًا.

رابعًا: مرحلة هانز غروندبرغ (2021 –2025م):

تولى الدبلوماسي السويدي هانز غروندبرغ مهمة المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن في أغسطس 2021م، في سياق يختلف جذريًّا عن مراحل المبعوثين السابقين. فقد ورث وضعًا سياسيًّا بالغ التعقيد؛ إذ كانت الأطراف قد وصلت إلى هدنة هشة بحكم الأمر الواقع، بعد سنوات من الصراع العسكري؛ مِمَّا وفَّر له مساحة عمل فريدة لم تكن متاحة لأسلافه (Bramble 2022). ومع ذلك، كانت هذه المدة تتسم بمشهد سياسي مجزأ بشدة؛ إذ لم تقتصر الانقسامات على الأطراف الرئيسة في صنعاء وعدن، بل شملت تعدد الفصائل المسلحة والكيانات السياسية في الشمال والجنوب؛ مِمَّا جعل مهمة بناء السلام أكثر تعقيدًا.

على عكس أسلافه الذين ركزوا في البداية على إبرام اتفاقيات كبرى؛ مثل: المبادرة الخليجية، أو اتفاق ستوكهولم، أو محاولة فرض وقف إطلاق نار شامل في خضم القتال، وضع غروندبرغ أولويات مختلفة تتناسب مع الواقع الميداني، فقد ارتكزت استراتيجيته على نهج تدريجي وعملي يرمي إلى تثبيت الهدنة الحالية كخطوة أولى نحو سلام دائم، وتمثلت أهم جهوده في النقاط الآتية:

1. ركزت جهود المبعوث الأممي غروندبرغ على تحويل الهدنة المؤقتة إلى اتفاق رسمي وشامل لوقف إطلاق النار، وذلك بالعمل على محاور أمنية وسياسية واقتصادية متكاملة. ويسعى المبعوث إلى إلزام الأطراف بخطوات ملموسة لبناء الثقة، وتحسين الأحوال المعيشية لليمنيين، تشمل الفتح الكامل لمطار صنعاء، وضمان التدفق المنتظم للسفن إلى ميناء الحديدة، وصرف رواتب الموظفين الحكوميين. ويرمي هذا النهج إلى إثبات أنَّ السلام ممكن من خلال تقديم إغاثة ملموسة؛ مِمَّا يُمَهِّدُ الطريق لتسوية سياسية أوسع (Heinze 2022).

2. عمل غروندبرغ على إعداد خريطة طريق للسلام تَرمي إلى تجاوز القضايا الأمنية العاجلة، والانتقال إلى محادثات سياسية أعمق، وقد تضمنت هذه الخريطة بنودًا رئيسة؛ مثل: إطلاق عملية سياسية شاملة، وتشكيل لجان فنية؛ لمناقشة قضايا الحكم، وتقاسم الثروة، فضلا عن إيجاد حلولا لمسألة البنك المركزي اليمني. كان هدفُه هو معالجة جذور الصراع بشكل لا يقتصر على الترتيبات العسكرية فقط، بل يضمن حلولًا مستدامة (United Nations 2024).

3. أدرك غروندبرغ أنَّ الأزمة اليمنية لم تعد شأنًا داخليًّا، بل أصبحت متشابكة بشكل عميق مع المصالح الإقليمية؛ ولأجل ذلك كَثَّفَ من زياراته إلى الرياض ومسقط، وعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين؛ لضمان تنسيق الجهود، ومنع تفاقم الأوضاع، وكان هذا التنسيق حاسمًا في ظل تزايد التدخلات الخارجية (Arab Center for Research and Policy Studies 2024).

4. بالرغم من جهوده الدؤوبة، واجهت مهمة غروندبرغ تحديات غير مسبوقة، لم يكن أبرزها الصراع الداخلي، بل أزمة إقليمية عابرة للحدود، وهي ما سميت بأزمة البحر الأحمر الناتجة عن الحرب في غزة (OSESGY 2025). فقد أحدثت هجمات أنصار الله على الشحن في البحر الأحمر منذ أكتوبر 2023م اضطراباتٍ إقليمية وعالمية كبيرة. وفي أعقاب هجوم حماس في 7 أكتوبر على إسرائيل، أعلن أنصار الله استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وخليج عدن. وأدَّت هذه الهجمات إلى انخفاض بنسبة 80% في سعة سفن الحاويات في البحر الأحمر؛ إذ أعادت السفن توجيه مساراتها

حول إفريقيا؛ مِمَّا تسبب في ارتفاع التكاليف وأوقات سفر أطول (Nandini et al 2024). مع ذلك هناك مَنْ يرى، أنَّ دوافع أنصار الله تمتد إلى ما هو أبعد من التضامن مع غزة، أو تنفيذ أجندة إيرانية إقليمية، لتشمل توحيد الصف المحلي، وبناء صورة وطنية (Carlson 2024). صنفت الولايات المتحدة هذه الهجمات على أنها إرهاب؛ مِمَّا دفع إلى ردود فعل عسكرية دولية من خلال عمليات "حارس الازدهار" و"أسبايدس"، الأمر الذي أدَّى إلى خلق حلقة جديدة من التصعيد تهدد الاستقرار الإقليمي وأمن التجارة البحرية العالمية، وهو ما قوض بشكل كبير قدرة المبعوث على الوساطة الفعالة.

5.أشار غروندبرغ نفسه إلى أنَّ هذه الديناميكية أدَّت إلى تقليص مساحة جهوده في الوساطة بشكل كبير، فقد تحولت الأجندة الدولية من التركيز على الحل السياسي في اليمن إلى التركيز على التهديدات الأمنية في الملاحة الدولية؛ مِمَّا سحب الزخم الدبلوماسي من جهود السلام الداخلية، كما كان لأزمة البحر الأحمر تأثيرٌ مباشرٌ في اليمن؛ إذ أدَّت إلى تدمير البنية التحتية للموانئ، وزادت من صعوبة استيراد السلع الأساسية؛ مِمَّا فاقم الوضع الإنساني المتدهور بالفعل (OSESGY 2025; United Nations News 2024).

6.على الرغم من الهدنة، ظل الجمود السياسي يسيطر على الأطراف، فقد تعثرت الجهود في التوصل إلى اتفاق شامل لفتح الطرقات، وتوزيع إيرادات النفط، والاتفاق على حلول دائمة لقضايا الأمن؛ مِمَّا جعل المبعوث في موقف صعب.

جدول رقم (1) مبعوثو الأمم المتحدة إلى اليمن: المدد والمبادرات والنتائج

مبعوث الأمم المتحدة	مدة الولاية والسياق	المبادرات الرئيسة	النتائج والتحديات
جمال بنعمر	**2011–2015.** مدة الانتقال السياسي بعد الربيع العربي.	مبادرة مجلس التعاون الخليجي **(20111)**، مؤتمر الحوار الوطني **(2013–2014)**	نجح في التوسط في انتقال السلطة وفي حوار وطني؛ تعثر في منع الحرب الأهلية. استقال بعد بدء التدخل العسكري الخارجي.
إسماعيل ولد الشيخ أحمد	**2015–2018.** حرب أهلية شاملة مع تدخل عسكري أجنبي.	خريطة طريق ومقترحات متعددة؛ مبادرة ميناء الحديدة **(2016)**	تعثر في تحقيق تسوية سياسية شاملة؛ وتم رفض نهجه المتمثل في "حل مجزأ" من قبل الأطراف الرئيسة.
مارتن غريفيث	**2018–2021.** جمود على جبهات عديدة مع التركيز على ميناء الحديدة الاستراتيجي.	اتفاق ستوكهولم **(2018)**	نجح في وقف معركة السيطرة على ميناء الحديدة؛ تعثر في تنفيذ الأجزاء الرئيسة من الاتفاق؛ مِمَّا سمح لجماعة أنصار الله بإعادة توجيه الموارد إلى جبهات أخرى.
هانز غروندبرغ	**2021–2025.** هدنة بحكم الأمر الواقع، ولكن مع انقسام داخلي حاد واضطرابات إقليمية طاغية.	خريطة طريق بتسهيل من الأمم المتحدة **(2023)**، محادثات مع الفاعلين الإقليميين	قاد هدنة هشة وسهل وقف التصعيد؛ وقد تقلصت مساحة وساطته بشكل كبير؛ بسبب أزمة البحر الأحمر والضربات العسكرية الخارجية على اليمن.

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء مراجعة الأدبيات

المبحث الثاني: تقييم أدوار المبعوثين الأمميين إلى اليمن

يُمَثِّلُ تقييم دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية من عام 2011 إلى 2025م فرصةً لتحليل أدائها ليس فقط من خلال نتائج المبعوثين الأفراد، بل من خلال عدسة إطارين نظريين: إدارة الأزمات، ونظرية التأمين الأمني. يكشف تطبيق هذين الإطارين أنَّ تعثر الأمم المتحدة لم يكن مجرد صدفة، بل كان نتيجةً لقصور في الاستعداد، وخلل في الاستجابة، وتواطؤ غير مباشر في خطاب "التأمين الأمني" الذي برر الحلول العسكرية على حساب الحلول السياسية.

المطلب الأول: تقييم أداء مبعوثي الأمم المتحدة من خلال إطار إدارة الأزمات

عند النظر إلى أداء الأمم المتحدة في اليمن من خلال عدسة إدارة الأزمات، يكشف عن نمط من التحديات المستمرة المتعلقة بتأطير القضايا، وصراعات القيم، والقيود المؤسسية. فمنذ البداية، قامت الأمم المتحدة بتأطير الأزمة بوصفها مشكلة سياسية داخلية يمكن

حلها من خلال عملية وساطة تقليدية (United Nations 2024). وقد ثبت أنَّ هذا النهج، على الرغم من أنَّه سليم قانونيًّا ومعياريًّا، غير كافٍ؛ إذ تطور الصراع بسرعة إلى مواجهة عسكرية واقتصادية ذات أبعاد إقليمية ودولية (International Crisis group 2022). إنَّ تعثر الأمم المتحدة في تكييف تأطيرها للقضية مع هذا الواقع المتطور حدَّ من فعالية أدواتها الدبلوماسية. وتَمَثَّلَتْ إحدى الصعوبات الأساسية في إدارة القيم المتضاربة (Dayton 2010). فقد كان على الأمم المتحدة أنْ توازن بين الحاجة إلى حل سياسي طويل الأجل والضرورة الفورية والملحة لتقديم المساعدة الإنسانية. وفي حين أكد مسؤولو الأمم المتحدة أنَّ الحل السياسي وحده هو القادر على ضمان سلامة الشعب اليمني، فإنَّ الوضع الإنساني المتردي – مع وجود أكثر من 19,5 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة بحلول عام 2025 – قد استلزم تركيزًا أساسيًّا على المساعدات المنقذة للحياة (International Organization for Migration 2025; United Nations 2024). وقد خلق هذا وضعًا متناقضًا؛ إذ أصبحت الأزمة الإنسانية، وهي نتيجة فرعية للصراع، محورًا مركزيًّا؛ مِمَّا حوَّل الانتباه والموارد عن العملية السياسية المطلوبة لمعالجة الأسباب الجذرية للمعاناة.

وقد زادت القيود المؤسسية من تعقيد جهود الأمم المتحدة، فقد تعرضت عملية الوساطة التابعة للأمم المتحدة لانتقادات لكونها بطيئة وقابلة للنقاش في معناها البيروقراطي. ويعني هذا البطء المتأصل أنَّ وسطاء الأمم المتحدة غالبًا ما يدخلون النزاعات عندما تكون الأطراف في أشد حالاتها تجذرًا وعدائيةً؛ مِمَّا يجعل من الصعب للغاية بناء الثقة اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية (Amarakoon 2020).

أظهرت جهود الأمم المتحدة في اليمن سلسلة من الإخفاقات في إدارة الأزمات، بدءًا من مرحلة جمال بنعمر التي اتسمت بالتقاعس عن الاستعداد للأزمة. فبعد النجاح النظري لمؤتمر الحوار الوطني، تعثرت الأمم المتحدة في متابعة تنفيذ المخرجات؛ مِمَّا أدى إلى فراغ سياسي سمح بانزلاق البلاد إلى الانهيار.

تطورت الأزمة في مرحلة إسماعيل ولد الشيخ لتتحول إلى حرب شاملة؛ إذ اتسمت

استجابة الأمم المتحدة بالقرار الخاطئ. فبدلًا من العمل على وقف الحرب، تم تمرير قرار مجلس الأمن 2216 الذي أضفى شرعية على التدخل العسكري؛ مِمَّا فاقم الأزمة بدلًا من احتوائها. كان هذا القرار تعثرًا ذريعًا في تقييم المخاطر.

أمَّا مرحلة مارتن غريفيث، فقد مثلت الاستجابة الجزئية للأزمة. في حين نجح في تحقيق مكاسب محدودة؛ مثل: اتفاق ستوكهولم، إلَّا أنَّ هذه الجهود كانت تفاعلية، وليست استراتيجية؛ إذ ركزت على تهدئة بؤر التوتر دون معالجة الجذور السياسية العميقة للصراع؛ مِمَّا جعل أي نجاح هشًّا، وقصيرَ الأمد.

أكملت مرحلة هانز غروندبرغ هذا المسار؛ إذ واجهت الأمم المتحدة للمرة الأولى تحديًا خارجيًّا مباشرًا وغير مسبوق. فبعد أنْ كان غروندبرغ يمتلك خطة استباقية للعمل على هدنة هشة، وجدت الأمم المتحدة أنَّ جهودها في إدارة الأزمة المحلية قد تم تجاوزها وتهميشها من قبل أزمة إقليمية أوسع نطاقًا، وهي أزمة البحر الأحمر. يوضح هذا التطور أنَّ قدرة الأمم المتحدة على إدارة الأزمة لم تعد مرهونة بقراراتها الداخلية فحسب، بل أصبحت رهينة بتطورات إقليمية ودولية خارجة عن سيطرتها.

علاوة على ذلك، فإنَّ اعتماد الأمم المتحدة على الإرادة السياسية لدولها الأعضاء، وخاصة الدول الخمس الدائمة العضوية؛ يعني أنَّ تصرفاتها لا تكون دائمًا مدفوعة بالحياد، بل بالمصالح المتضاربة للفاعلين الأقوياء (Amarakoon 2020). وتُعد دعوة الولايات المتحدة إلى "إنهاء" بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA) في عام 2025م– مثالًا واضحًا على كيف يمكن لجدول أعمال سياسي متغير لقوة كبرى أنْ يؤثر بشكل مباشر في استمرارية بعثة تابعة للأمم المتحدة على الأرض (Blanchard 2025).

المطلب الثاني: تصعيد الخطاب من التهديد المحلي إلى الخطر العابر للحدود

يوفِّر تطبيق نظرية كوبنهاجن إطارًا تفسيريًّا لفهم كيفية انتقال الصراع اليمني من أزمة داخلية إلى تهديد إقليمي ودولي، فمنذ سيطرة أنصار الله على صنعاء عام 2014، أعاد التحالف الذي تقوده السعودية تأطير جماعة أنصار الله الحوثيين كتهديد وجودي للأمن الخليجي، وهو خطاب أُشير إلى أنه "مبالغ فيه" لتبرير التدخل العسكري (Walsh 2023).

هذا التحول عززته الشرعية الدولية عبر قرار مجلس الأمن (2216)، الذي كرس الطابع الأمني الدولي للأزمة، وأقصى المسار السياسي الذي قادته الأمم المتحدة. وفي السياق نفسه، استعمل الفاعلون المحليون أدوات الأمننة؛ فقد صور الرئيس الأسبق هادي ومن بعده الحكومة الشرعية جماعة أنصار الله كتهديد وجودي للدولة، فيما بررت جماعة أنصار الله الحوثيين تحركاتها بوصفها ضرورة لمكافحة الفساد. هذا التنافس الخطابي في عملية الأمننة شرعن استجابات عسكرية استثنائية، وقوض فرص التسوية السياسية (OSESGY 2024).

لاحقًا، تطور الخطاب الأمني ليتجاوز البعد الداخلي والإقليمي؛ إذ برزت أزمة البحر الأحمر (2023–2025) مثالًا واضحًا، فقد أمنت جماعة أنصار الله هجماتها على السفن التجارية بوصفها تضامنًا مع فلسطين، واستجابة لما وصفته بـ"العدوان الأمريكي الإسرائيلي"، وهو ما وَفَّرَ لها شرعية جديدة على المستوى الإقليمي (OSESGY 2025). في المقابل، أعادت الولايات المتحدة تأطير هذه الهجمات كتهديد مباشر للملاحة الدولية؛ ما استدعى ردًا عسكريًّا عابرًا للحدود. وبهذا، بلغ الصراع ذروة الأمننة بتحوله إلى تهديد دولي يتجاوز قدرة الحلول المحلية، الأمر الذي وضع الأمم المتحدة أمام حلقة مفرغة من الأمننة المتبادلة؛ إذ تُقوَّض الوساطة الدبلوماسية باستمرار لصالح حلول عسكرية (OSESGY 2025).

المطلب الثالث: التحديات الداخلية والخارجية

واجهت جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة تحديات مستمرة؛ بسبب شبكة معقدة من العقبات الداخلية والخارجية. على الصعيد الداخلي، أثبت تركيز الأمم المتحدة التقليدي على تسوية بين طرفين (الحكومة المعترف بها دوليًّا مقابل أنصار الله) أنَّه غير كافٍ؛ بسبب الانقسام السياسي المتزايد في اليمن (Bramble 2022). فقد جددت الأطراف الداخلية الرئيسة؛ مثل: المجلس الانتقالي الجنوبي، دعواتها للانفصال، وغالبًا ما تتعارض أهدافها السياسية والعسكرية مع أي تسوية وطنية (Dashela 2023). كما أنَّ التجزؤ الاقتصادي، بما في ذلك انقسام البنك المركزي، وإصدار جماعة أنصار الله لعملة جديدة، يزيد من تعقيد

أي محاولات للتوصل إلى حل سياسي أو اقتصادي موحد (OSESGY 2025). كما أنَّ وجود جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك القاعدة، يضيف مزيدًا من التعقيد التي كافحت العملية السياسية للأمم المتحدة من أجل معالجتها (Council on Foreign Relations 2025).

وعلى الصعيد الخارجي، يُنظر إلى الصراع على نطاق واسع على أنَّه حرب بالوكالة بين السعودية وإيران، كما أنَّ تدخل التحالف الذي تقوده السعودية، ودعم إيران لجماعة أنصار الله– يعني أنَّ الصراع ليس مسألة يمنية بحتة، ولكنه مدفوع بأجندات جيوسياسية إقليمية متنافسة. علاوة على أنَّ اعتماد الأمم المتحدة على نفوذ القوى العظمى هو سلاح ذو حدين؛ ففي حين أنَّ مشاركتها يمكن أن تكون حافزًا قويًّا للحل، فإنَّ مصالحها المتضاربة يمكن أن تطيل أمد الصراع إلى أجل غير مسمى (Amarakoon 2020). على سبيل المثال، المحادثات الثنائية الأخيرة بين السعودية وجماعة أنصار الله، بوساطة من عُمان، حدثت خارج العملية الرسمية التي تقودها الأمم المتحدة؛ مِمَّا يشير إلى تهميش محتمل لدور الأمم المتحدة لصالح حل إقليمي (Arab Center for Research and Policy Studies 2024).

المطلب الرابع: تحولات المشهد اليمني وتأثيرها في مسار السلام

شهدت اليمن تطورات حاسمة لم تكن في الحسبان. فبعد أنْ استقرت الجبهات الميدانية إلى حدٍّ كبيرٍ، ووصلت الأطراف المحلية إلى مرحلة من الجمود العسكري النسبي، انتقل الصراع إلى مستويات جديدة. أبرز هذه التحولات كان اندلاع أزمة البحر الأحمر في أواخر عام 2023م. هذه الأزمة لم تكن مجرد حدث عابر، بل مَثَّلَتْ نقلةً نوعيةً أدَّت إلى عسكرة دولية مباشرةً للممرات المائية، ووضعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في مواجهة مع القوات اليمنية في صنعاء. هذا التطور قوض تمامًا فكرة أنَّ الصراع اليمني يقتصر على كونه حربًا بالوكالة، وأثبت أنَّه جزءٌ لا يتجزأ من نظام أمني إقليمي ودولي أوسع نطاقًا.

علاوةً على ذلك، تغيرت طبيعة المفاوضات بشكل جذري، فقد انخرطت المملكة العربية السعودية في مفاوضات مباشرة وثنائية مع القوات في صنعاء بوساطة عُمانية في خطوة تجاوزت الوساطة الأممية التقليدية. ويشير هذا التطور إلى أنَّ الحل لم يعد مرهونًا بقرارات

مجلس الأمن أو جهود المبعوثين، بل أصبح مرتبطًا بشكل وثيق بالإرادة السياسية للقوى الإقليمية على إنهاء الصراع وتحقيق مصالحها.

المطلب الخامس: مستقبل دور الأمم المتحدة في اليمن

في هذا السياق الجديد، لم يعد دور الأمم المتحدة كقوة دافعة للمفاوضات قائمًا، فقد تحول من كونه وسيطًا رئيسًا إلى كونه ميسرًا لعمليات السلام التي تتم في قنوات أخرى، لم تعد مبادرات الأمم المتحدة هي التي تملي شروط الحل، بل أصبحت المنظمة مطالبة بـ"تغليف" الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في المفاوضات الإقليمية، ومنحها الشرعية الدولية.

فالحل في اليمن يفرض نفسه بفعل الوقائع الجيوسياسية الضاغطة على مختلف الأطراف، فالإرهاق من الحرب، والرغبة السعودية في إعادة توجيه مواردها نحو التنمية الاقتصادية في إطار رؤية 2030 (Al-Mustafa 2025)، إلى جانب جهود الولايات المتحدة لتخفيف حدة التوترات الإقليمية، وتهيئة بيئة أكثر استقرارًا لأمن الطاقة والممرات البحرية، كلها عوامل تدفع نحو البحث عن تسوية سياسية، أو على الأقل ترتيبات تهدئة طويلة الأمد. في هذا الإطار، أصبح دور الأمم المتحدة يقتصر إلى حد كبير على توفير الغطاء الدبلوماسي لهذه التفاهمات السياسية والإقليمية، وتسهيل تنفيذها على الأرض من خلال آلياتها الفنية والإنسانية؛ مثل: مراقبة الهدن، وتنسيق المساعدات.

إلَّا أنَّ هذه التوجهات الإقليمية تصطدم بتطورات داخلية تزيد من تعقيد المشهد؛ مثل: القرارات الصادرة عن المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن لتعزيز نفوذه في مؤسسات الدولة، والتحركات السياسية والإدارية في حضرموت الساعية لترتيب وضع المحافظة على نحو أكثر استقلالية، وهي خطوات وإنْ كانت تعبر عن ديناميات محلية، إلَّا أنَّها تضيف طبقات جديدة من التعقيد أمام أي تسوية شاملة ترعاها الأمم المتحدة، وتجعل من مسار المفاوضات أكثر تشظيًا وصعوبة في التوافق على إطار وطني جامع؛ ومن ثَمَّ تبدو جهود الأمم المتحدة المقبلة مطالبة بمواءمة بين هذه العوامل الداخلية المتغيرة والضغوط الإقليمية والدولية الدافعة نحو الحل، وهو ما قد يتطلب أدوات وسياقات تفاوضية أكثر مرونة وشمولًا من تلك التي جُربت خلال السنوات الماضية.

المناقشات:

1. تُظهر نتائج الدراسة تحقق الفرضية الرئيسة التي ربطت تعثر جهود الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني بالعوامل البنيوية والهيكلية لا بالعجز الفردي للمبعوثين. ويُعد مسار المنظمة في اليمن بين عامي 2011 و2025م أنموذجًا كاشفًا لطبيعة التحديات التي تواجه إدارة النزاعات المعاصرة؛ إذ برز عدم التوافق الجوهري بين الانموذج الدبلوماسي التقليدي للأمم المتحدة وبين الواقع الجيوسياسي المعقد للنزاع اليمني. فالصراع المستمر لم يكن نتيجة نقص في الجهود الدبلوماسية، بل نتاج لعملية سلام تجاوزتها باستمرار قوى غير دبلوماسية وغير خاضعة لإطار الشرعية الأممية.

2. تكشف نتائج الدراسة عن ثلاثية من القضايا المحورية التي قوضت جهود الأمم المتحدة إلى اليمن، تتمثل في الآتي:

القضية الأولى: تقويض الحياد البنيوي للأمم المتحدة

تكشف نتائج التحليل عن أنَّ دور الأمم المتحدة في اليمن تعرض لعملية تقويض ممنهجة لحيادها المفترض؛ نتيجة اعتمادها البنيوي على الإرادة السياسية للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد جعل هذا الاعتماد قراراتها مرهونة بتوافق هذه القوى الكبرى التي غالبًا ما انطلقت مواقفها من مصالح استراتيجية واقتصادية أكثر من انطلاقها من عوامل السلام أو مصلحة اليمنيين. وفي أوقات كثيرة، أدَّت الخلافات بين هذه القوى أو تقاطع مصالحها إلى إضعاف مبادرات الأمم المتحدة، وتأخير تنفيذ قراراتها؛ مِمَّا جعل المنظمة تتحول من فاعل دبلوماسي نشط إلى إطار محدود الفاعلية يكتفي بإدارة الأزمة بدلًا من حلها.

القضية الثانية: التأمين الأمني (Securitization) وتهميش المسار السياسي

لم يكن مسار الصراع في اليمن نتاج عوامل داخلية فقط، بل تشكل أيضًا بفعل عملية التأمين الأمني التي أدَّت دورًا محوريًّا في توجيه مجريات الأحداث، فقد عمد الفاعلون الخارجيون، وعلى رأسهم التحالف العربي، إلى تقديم جماعة أنصار الله كتهديد وجودي للأمن الإقليمي والدولي من خلال ربطها بخطاب الوكالة لإيران. هذا التأطير الأمني

حول الصراع من قضية سياسية قابلة للحل التفاوضي إلى معضلة أمنية تستدعي تدخلًا عسكريًّا واسع النطاق؛ مِمَّا أدَّى إلى تهميش العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، وتراجع فرص التسوية السلمية أمام منطق القوة العسكرية؛ ونتيجة لذلك، تأسست حلقة مفرغة من التصعيد؛ إذ قاد كل تصعيد أمني إلى تضييق مساحات الحوار السياسي؛ مِمَّا أطال أمد الحرب، وزاد من تعقيد جهود الوساطة الأممية.

القضية الثالثة: محدودية أنموذج التسوية الثنائية وإغفال العوامل الاقتصادية

أثبتت التجربة اليمنية أنَّ التركيز على تسوية سياسية من أعلى إلى أسفل بين طرفين رئيسين: (الحكومة المعترف بها دوليًّا، وجماعة أنصار الله) - لم يعد كافيًا لمعالجة تعقيدات الواقع اليمني، فقد أظهرت الأزمة تفككًا عميقًا في بنية السلطة على الأرض، مع بروز أطراف جديدة؛ مثل: المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوى محلية أخرى، باتت تمتلك نفوذًا سياسيًّا وعسكريًّا لا يمكن تجاوزه؛ ومن ثم فإنَّ تجاهل هذه الحقائق الميدانية جعل اتفاقات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة شكلية، وغير قابلة للتنفيذ في كثير من المناطق.

فضلًا عن ذلك، فإنَّ الحرب الاقتصادية الموازية – المتمثلة في السيطرة على الموارد والانقسام النقدي وفرض سياسات مالية متضاربة – أسهمت في تفاقم الأزمة الإنسانية، وتقويض فرص الاستقرار؛ ومن ثَمَّ، فإنَّ أي اتفاق سلام شامل لن يكون قابلًا للصمود ما لم يتناول هذه الأبعاد الاقتصادية كجزء أساسي من الحل السياسي.

3.تقدم الحالة اليمنية دروسًا مهمةً للمجال الأوسع لإدارة النزاعات؛ إذ تكشف بوضوح أهمية التدخل المبكر قبل وصول الصراع إلى ذروته؛ إذ إنَّ دخول وسطاء الأمم المتحدة في مراحل متأخرة وضعهم في موقع رد الفعل بدلًا من توجيه الأحداث، كما تظهر هذه الحالة ضرورة قيام صانعي السلام بتحليل خطابات التأمين الأمني بشكل نقدي؛ لأنَّ هذه الخطابات قد تُستعمل لتبرير التدخلات العسكرية على حساب الحلول السياسية الشاملة.

فضلًا عن ذلك، تبين التجربة اليمنية أنَّ تجاهل العوامل البنيوية؛ مثل: الحرب الاقتصادية، والانقسامات المحلية، وصعود فاعلين جدد، يؤدي إلى اتفاقات سلام هشة،

وسرعان ما تنهار أمام أول اختبار على الأرض؛ ومن ثَمَّ، فإنَّ أي عملية سلام فعَّالة يجب أن تكون شاملة، متعددة المستويات، وتتناول الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنزاع؛ لضمان استدامتها على المدى الطويل.

4.تؤكد تجربة الأمم المتحدة في اليمن مدى تعقيد النزاعات المعاصرة، وضرورة إجراء مراجعة شاملة لأساليب إدارة السلام التقليدية، فبعد عقد كامل من الجهود، بات واضحًا أنَّ المقاربة التي تقتصر على الوساطة بين طرفين رئيسين غير كافية لمعالجة صراع متعدد الطبقات وذي أبعاد محلية وإقليمية ودولية متشابكة؛ ومن ثَمَّ يتمثل المسار الأكثر طموحًا في الدفع نحو تسوية سياسية شاملة تستند إلى قرار جديد من مجلس الأمن يحل محل القرار 2216، ويفتح الباب لعملية يقودها اليمنيون أنفسهم، تشرك الأطراف الفاعلة كلها بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي والمكونات المحلية الأخرى. إلَّا أنَّ هذا السيناريو يتطلب التزامًا سياسيًّا طويل الأمد من المجتمع الدولي، وإرادة حقيقة من الأطراف اليمنية؛ وهو ما يجعل تحقيقه معقدًا وصعبًا. أمَّا السيناريو المرجح حاليًا فهو استمرار حالة إدارة الأزمات، مع هدنة هشة وجهود إنسانية متقطعة، تمنع الانهيار الكامل، لكنها لا تحقق سلامًا دائمًا؛ مِمَّا يترك اليمن في حالة "اللا حرب واللا سلم". وفي المقابل، يبرز سيناريو ثالث يتمثل في تراجع دور الأمم المتحدة، وتزايد نفوذ الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين باتوا يعقدون تفاهمات ثنائية مباشرة، ما يهدد بتقليص دور المنظمة إلى مجرد مزود للمساعدات الإنسانية. وتشير هذه السيناريوهات جميعها إلى أنَّ السلام في اليمن لن يتحقق ما لم تَتَبَنَّ الأطراف الدولية والإقليمية نهجًا أكثر شمولية يركز على معالجة الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنزاع.

الخاتمة:

يتَّضح من خلال نتائج الدراسة أنَّ النهج التقليدي الذي اعتمدته الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني لم يعد كافيًا لتحقيق سلام شامل ومستدام، فقد أثبتت التجربة أنَّ الاقتصار على المفاوضات بين طرفين رئيسين تجاهل التعقيدات المحلية والإقليمية المتزايدة، وأدَّى إلى اتفاقات غير قابلة للتطبيق على الأرض؛ ومن هنا، تظهر الحاجة إلى تحول جوهري

في مقاربة الأمم المتحدة، يقوم على إطلاق عملية سياسية شاملة متعددة المسارات، تدمج الفاعلين المحليين والإقليميين كافة، فضلا عن المجتمع المدني والشباب والنساء لتعزيز شرعية أي تسوية، وزيادة فرص نجاحها.

كما أثبت التحليل أنَّ الحرب الاقتصادية تُمَثِّلُ أحد المحركات الرئيسة لاستمرار النزاع، ما يستدعي إطلاق مسار تفاوضي موازٍ يعالج القضايا الاقتصادية البنيوية؛ مثل: توحيد المؤسسات المالية، وصرف الرواتب، وتوزيع الموارد بعدالة. ويظل نجاح هذه الجهود مرهونًا بتأمين التزام سياسي ومالي طويل الأمد من القوى الكبرى، ولا سيما الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، علاوة على تعزيز الوجود الميداني للأمم المتحدة بما يتيح لها التواصل المباشر مع المجتمعات المحلية، ويعزز ملكية اليمنيين لمبادرات السلام.

تؤكد الدراسة أنَّ تعثر جهود الأمم المتحدة في اليمن لا يمكن تفسيره فقط بعوامل إجرائية أو فردية تتعلق بالمبعوثين، بل يرتبط ببنية النظام الدولي ذاته، وبخضوع المنظمة الأممية لتوازنات القوى الكبرى التي تحد من استقلالية قراراتها. ومن خلال توظيف نظرية الأمننة ودراسات إدارة النزاعات، تفسر الدراسة محدودية الوساطة الأممية بتأثير الخطاب الأمني الدولي الذي أعاد تأطير الأزمة اليمنية كقضية أمنية إقليمية بدلًا من أزمة سياسية وطنية قابلة للحل؛ مما يفتح المجال أمام إعادة تصور أنموذج أممي متعدد المستويات لإدارة النزاعات، يدمج بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويركز على تعزيز قدرات الفاعلين المحليين لا تهميشهم.

وفي ضوء ذلك، يمكن أنْ تتجه الدراسات المستقبلية إلى مقارنة الحالة اليمنية مع حالات أخرى؛ مثل: سورية، أو ليبيا، أو السودان، لبحث مدى عمومية الإطار التحليلي الذي يجمع بين الأمننة والوساطة الأممية، كما يمكن التوسع في دراسة التفاعلات بين الاقتصاد السياسي للحرب ودبلوماسية الأمم المتحدة، بما يعزز تطوير نماذج أكثر شمولية لاستدامة السلام في البيئات الهشة.

ختامًا، فإنَّ تبني الأمم المتحدة مقاربة شاملة جديدة قائمة على تعدد المسارات ودمج

الفاعلين المحليين مع إدماج التحليل البنيوي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للنزاع– هو السبيل الوحيد لتجاوز مرحلة إدارة الأزمة نحو بناء سلام دائم يحقق تطلعات اليمنيين في الأمن والاستقرار والتنمية.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The authors declare no conflict of interest.

قائمة المصادر:

أبو أصبع، بلقيس. 2023. "دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة اليمنية (2011-2020)." في *يمن الثورة والديمقراطية والحرب، التحولات السياسية وآمال بناء الدولة*، تحرير بكيل أحمد الزنداني وعبده موسى البرماوي, 441-479. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الجزيرة نت. 2015. "بن عمر .. نهاية غير سارة لمبعوث أممي إلى اليمن". 17 ابريل 2015.
https://www.aljazeera.net/news/2015/4/17/%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D9%85%D8%B1-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89

الظفيري، لطيفة عبد الله. 2023. *محددات الحركة الاحتجاجية في اليمن "2011-2014"*. القاهرة: مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر.

الماوري، أحمد. 2022. "إصلاح جهاز الإدارة العامة وتحديات إعادة بناء الدولة في اليمن". *حكامة* 2, العدد.4 (اذار): 35–61. DOI: https://doi.org/10.31430/10.31430/KXPD9249

الماوري، أحمد. 2023. "الإدارة المحلّية في ظلّ النزاعات: الحالة اليمنية". *حكامة* 4, العدد.7 (تشرين الثاني): 35-63. https://doi.org/10.31430/KTFU1105

المذحجي، ماجد. 2012. "ثورة الشباب... محدداتها وآفاقها المستقبلية."، *في الثورة اليمنية الخلفية والآفاق*، تحرير فؤاد عبد الجليل الصلاحي، 429-465. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المشاهد. 2017. "صالح يتهم ولد الشيخ بالانحياز للتحالف ويقول إن الرئيس هادي "بضاعته"." 25 أكتوبر, 2017. https://almushahid.net/19829/

هاشم، عدنان. 2018. "اتفاق ستوكهولم: هل يضع اليمن على طريق السلام؟." مركز الجزيرة للدراسات. 20 ديسمبر, 2018.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/12/181220122408784.html

شجاع الدين، ميساء. 2019. "الفيدرالية في اليمن: محفز للحرب، واقع الحاضر، والمستقبل الحتمي. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية". 27 يونيو, 2019.
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7441 .

List of References:

Abu Osba', Balqees. 2023. “The Role of the United Nations in Resolving the Yemeni Crisis (2011–2020).” In *Yemen: Revolution, Democracy, and War – Political Transformations and the Prospects of State-Building*, edited by Bakeel Ahmed Al-Zandani and Abdo Musa Al-Barmawi, 441–479. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies. (in Arabic).

Al Jazeera Net. 2015. "Benomar: An Unpleasant End for a UN Envoy to

Yemen." April 17, 2015. https://tinyurl.com/2xr2ch36 (in Arabic)

Al-Dhafiri, Latifa Abdullah. 2023. *Determinants of the Protest Movement in Yemen "2011–2014"*. Cairo: Rawaq Foundation for Studies, Translation, and Publishing. (in Arabic).

Al-Madhhaji, Majed. 2012. "The Youth Revolution… Its Determinants and Future Prospects." In *The Yemeni Revolution: Background and Prospects*, edited by Fouad Abdeljalil Al-Salahi, 429-465. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies. (in Arabic)

Almaweri, Ahmed, and Hasan Al-Awami. 2025. "Local Service Provision During War: A Case Study of Yemen." *Public Administration and Development* 45, no.3 (March): 187–200. https://doi.org/10.1002/pad.2097

Almaweri, Ahmed. 2022. "Public Administration Reform and the Challenges of Rebuilding the State in Yemen." *Hikama* 2, no.4 (March): 35–61. https://doi.org/10.31430/10.31430/KXPD9249 (in Arabic).

Almaweri, Ahmed. 2023. "Local Administration in Conflict: The Case of Yemen." *Hikama* 4, no.7 (November): 35–63. https://doi.org/10.31430/KTFU1105 (in Arabic).

Al-Mushahid. 2017. "Saleh Accuses Ould Cheikh of Bias toward the Coalition and Says that President Hadi Is "His Product"." October 25, 2017. https://almushahid.net/19829/ (in Arabic)

Al-Mustafa, Hassan. 2025. "The Impact of Vision 2030 on Saudi Arabia's Foreign Policy." Arab News. May 4, 2025. https://arab.news/63y8r

Amarakoon, Poojika. 2020. "Challenges and Constraints That UN Face in Conflict Mediation: Case Study on Yemen Conflict." In *Relevant Issues of the World Politics*, 15–27. Russia: St Petersburg State University. https://doi.org/10.46987/0920112020_15

Anderson, George. 2019. "17 Yemen's Failed Constitutional Transition." In *Territory and Power in Constitutional Transitions*, edited by George Anderson and Sujit Choudhry, 311–334. United Kingdom: Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oso/9780198836544.003.0017

Arab Center for Research and Policy Studies. 2024. "A Fragile but Enduring Truce in Yemen." Arab Center Washington DC. August 27, 2024. https://arabcenterdc.org/resource/a-fragile-but-enduring-truce-in-yemen

Barltrop, Richard. 2025. "Yemen's Peace Process: The Need to Change the International Vision and Framework." *International Affairs* 101, no.3 (May): 1119–1131. https://doi.org/10.1093/ia/iiaf019

Blanchard, Christopher M. 2025. *"Yemen: Conflict, Red Sea Attacks, and U.S. Policy".* CRS Report IF12581. Washington, DC: Congressional Research Service. July 22, 2025. https://www.congress.gov/crs-product/IF12581

Bramble, Alexander. 2022. "Pathways Towards an Inclusive Peace Process in

Yemen." Inclusive Peace, November 2022. https://www.inclusivepeace.org/wp-content/uploads/2022/12/Policy-Brief-Pathways-Yemen-Nov-2022-updated-25Jan.pdf

Carlson, Jonah. 2024. "Houthi Motivations Driving the Red Sea Crisis: Understanding How Ansar Allah's Strategic Culture Goes beyond Gaza and Iran." *Journal of Advanced Military Studies* 15, no. 2 (March): 94–114. https://doi.org/10.21140/mcuj.20241502006

Council on Foreign Relations. 2025. "Conflict in Yemen and the Red Sea." Global Conflict Tracker. March 26, 2025. https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen.

Dashela, Adel. 2023. "Political Settlement in Yemen: Challenges and Future Prospects." Fikra Forum. May 23, 2023. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/political-settlement-yemen-challenges-and-future-prospects

Dayton, Bruce W. 2010. "Crisis Management." In *The Oxford International Encyclopedia of Peace*, edited by Nigel J. Young. Oxford: Oxford University Press.

Elayah, Moosa, Ahmed Almaweri, and Bakeel Alzandani. 2025. "Navigating Post-Conflict Governance in Yemen: Decentralization, Federalism, and the Path to Stability." *Development Policy Review* 43, no.5 (July): 1-15. https://doi.org/10.1111/dpr.70024

Hashem, Adnan. 2018. "The Stockholm Agreement: Does It Put Yemen on the Path to Peace?" Al Jazeera Centre for Studies. December 20, 2018. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/12/181220122408784.html (in Arabic)

Heinze, Marie-Christine. 2022. "The Role of Civil Society in Providing Local Security in Yemen." *Georgetown Journal of International Affairs* 23, no.2 (March): 147–152. https://doi.org/10.1353/GIA.2022.0025

Human Rights Watch. 2020. "World Report 2020: Yemen." Accessed September 11, 2025. https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/yemen

International Crisis Group. 2022. "Brokering a Ceasefire in Yemen's Economic Conflict: Middle East and North Africa Report N°231." January 20, 2022. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/brokering-ceasefire-yemens-economic

International Organization for Migration (IOM). 2025. "Yemen Crisis Response Plan 2025." Accessed September 11, 2025. https://crisisresponse.iom.int/response/yemen-crisis-response-plan-2025

Mancini, Francesco, and Jose Vericat. 2016. *Lost in Transition: UN Mediation in Libya, Syria, and Yemen*. New York: International Peace Institute.

https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2016/11/1611_Lost-in-Transition.pdf.

Nandini, Nandini, Syamsul Ma'arif, Syamsunasir Syamsunasir, and Pujo Widodo. 2024. "The Red Sea Crisis: Implications of the Houthi Attack on Maritime Trade and Global Security." *International Journal of Humanities Education and Social Sciences* 4, no.1 (August): 151–158. https://doi.org/10.55227/ijhess.v4i1.1135

Nebehay, Stephanie. 2018. "Yemen Peace Talks Collapse in Geneva after Houthi No-show." Reuters. September 8, 2018. https://www.reuters.com/article/world/yemen-peace-talks-collapse-in-geneva-after-houthi-no-show-idUSKCN1LO08W

OSESGY. 2024. "The Office of the Special Envoy Concludes Meetings on Ceasefire Planning and Management." December 18, 2024. https://osesgy.unmissions.org/office-special-envoy-concludes-meetings-ceasefire-planning-and-management

OSESGY. 2025. "Briefing by the UN Special Envoy for Yemen, Hans Grundberg, to the Security Council." August 12, 2025. https://osesgy.unmissions.org/briefing-un-special-envoy-yemen-hans-grundberg-security-council-27

Schwedler, Jillian. 2016. "Yemen Peace Talks Stalled But Process to Restart Mid-July." MENASource. June 29, 2016. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/yemen-peace-talks-stalled-but-process-to-restart-mid-july/

Shujaa Al-Din, Maysa. 2019. "Federalism in Yemen: A Catalyst for War, Present Reality, and Inevitable Future." Sana'a Center for Strategic Studies. June 27, 2019. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7441 (in Arabic)

Swedish Ministry for Foreign Affairs. 2019. *Minister for Foreign Affairs Margot Wallstrom: Statements 2014–2019.* Stockholm: Government Offices of Sweden. https://www.government.se/contentassets/a5c4d536d95d4151abd2d8ef58a84b12/minister-for-foreign-affairs-margot-wallstrom-statements-2014-2019.pdf

Transfeld, Mareike. 2016. "Political Bargaining and Violent Conflict: Shifting Elite Alliances as the Decisive Factor in Yemen's Transformation." *Mediterranean Politics* 21, no.1 (October): 150–169. https://doi.org/10.1080/13629395.2015.1081454

United Nations News. 2024. "Diplomatic Engagement Still the Key to Peace in Yemen: UN Envoy." December 11, 2024.

https://news.un.org/en/story/2024/12/1158076
United Nations. 2011. "Agreement on the Implementation Mechanism for the Transition Process in Yemen in Accordance with the Initiative of the Gulf Cooperation Council." November 23, 2011. https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/5-yemen_mechanism_english_official_v2_0.pdf
United Nations. 2015. "Final Communique on Talks Led by the Secretary-General's Special Envoy for Yemen." ReliefWeb. December 20, 2015. https://reliefweb.int/report/yemen/final-communique-talks-led-secretary-general-s-special-envoy-yemen-enar
United Nations. 2024. "Civilians 'Paying the Price' of Conflict in Yemen, Speaker Tells Security Council, Calling on Parties to Refrain from Escalation, Pursue Dialogue." October 15, 2024. https://press.un.org/en/2024/sc15852.doc.htm
Villanti, Benjamin. 2021. "Special Envoy Griffiths: A Retrospective." Sana'a Center for Strategic Studies. June 24, 2021. https://sanaacenter.org/publications/analysis/14510
Walsh, Tom. 2023. "Securitisation Imperatives and the Exaggeration of Iranian Involvement with the Houthi Movement by International Actors." *Global Policy* 14, no.2 (April): 385–395. https://doi.org/10.1111/1758-5899.13204